

أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على أتعاب المراجع الخارجى - دراسة ميدانية

علياء صابر صالح *

المستخلص

صدر قرار وزاري رقم 69 في سنة 2019 الخاص بتعديل بعض معايير المحاسبة المصرية الصادرة 2015 مثل معيار رقم (47) الخاص بالأدوات المالية ، ويؤدي تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية إلى زيادة المتطلبات والتفاصيل ، مما يتطلب من المراجع الخارجى زيادة الوقت والجهد المهني المبذول للمراجعة والذي يؤثر على تحديد أتعابه لتحقيق نفس المستوى من التأكيد ، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على أتعاب المراجع الخارجى ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وتحديد أتعاب المراجع الخارجى حيث تتمثل هذه العلاقة في سرعة الأداء والدقة في البيانات والمعلومات والوقت والجهد المبذول ، كما توصلت الدراسة أن كلاً من الجهد المهني المبذول والوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجى تتوسطان العلاقة بين كلاً من مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وتحديد أتعاب المراجع الخارجى وهذا يعني قبول الفرض الرئيسي للدراسة.

الكلمات المفتاحية: تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 ، IFRS 9 ، أتعاب المراجع الخارجى .

* دكتور المحاسبة بالمعهد العالى للعلوم الإدارية بالقطامية

The impact of activating the amendments to the Egyptian Accounting Standard for Financial Instruments No. (47) on the external auditor's fees - a field study

Abstract :

Ministerial Resolution No. 69 was issued in 2019 amending some Egyptian accounting standards issued in 2015, such as Standard No. (47) regarding financial instruments. Activating the amendments to Egyptian Accounting Standard No. (47) for banks listed on the Egyptian Stock Exchange leads to increased requirements and details, which requires the external auditor to The increase in time and professional effort expended on the audit affects the determination of its fees to achieve the same level of assurance. Therefore, this study aimed to determine the impact of activating the amendments to the Egyptian Accounting Standard for Financial Instruments No. (47) on the external auditor's fees. The study concluded that there is a direct relationship between the application of Amendments to Egyptian Accounting Standard No. (47) and determining the external auditor's fees, as this relationship is represented in the speed of performance, accuracy in data and information, and the time and effort expended. The study also found that both the professional effort expended and the time spent by the external auditor mediate the relationship between both the extent of applying the amendments. Egyptian Accounting Standard for Financial Instruments No. (47) and external auditor fees. This means accepting the main hypothesis of the study.

Keywords: Amendments to Egyptian Accounting Standard No.47, IFRS 9, external auditor fees.

المقدمة :

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الإصدار الرابع والأخير من المعيار الدولي للتقارير المالية (9) "الأدوات المالية" ليكون تطبيقه الزاميا وذلك اعتبارا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، ويمكن للمنشآت التطبيق المبكر عن هذا التاريخ.

ففي مصر استحدثت القرار الوزاري رقم 69 لسنة 2019 تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 ثلاثة معايير محاسبية منها معيار المحاسبة المصري رقم (47) والخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقرير الدولي رقم 9 IFRS ، والجدير بالذكر أن معيار المحاسبة المصري رقم (47) والخاص بالأدوات المالية بدأ تطبيقه في مصر يناير 2019 والذي سوف يؤدي الى زيادة فى أتعاب المراجع الخارجى نتيجة للتغيرات فى الطلب على خدمات المراجعة ، وذلك لتحقيق نفس المستوى من التأكيد.

مشكلة البحث:

إن الهيئة العامة للرقابة المالية قد طرحت مشروع تعديلات دليل معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين بإضافة متطلبات المعيار المحاسبة المصري رقم (47) الخاص بالأدوات المالية وذلك لقيام الشركات بدراسته تمهيدا لعملية التطبيق علما بأن اليوم الاول لتطبيق هذا المعيار سيكون 2021/7/1 بالنسبة للشركات التى تعد قوائمها فى نهاية يونيو من كل عام ، وبالتالي فإن نموذج الإيضاحات سيختلف من شركة الى أخرى وذلك حسب حالة كل شركة وظروفها والسياسة التى ستختارها.

وسيترتب على تطبيق هذا المعيار تطبيق قواعد الحوكمة والرقابة لأن التطبيق سيكون عبارة عن افتراضات محاسبية ولا بد من مراعاة ما يلي :-
- إعادة تصنيف الأصول طبقا للمعيار الجديد.

- تكوين مخصص الاضمحلال للمخصصات التجارية وليست الفنية.
- الإفصاح والعرض في القوائم المالية.
وقد ارتكزت اهم النقاط التي اشار اليها مشروع تطبيق المعيار إلى ان الشركات يتعين عليها تشكيل لجنة تسيير اعمال وتكون ادارة عملية تطبيق معيار رقم (47) من اعضاء الادارات المختلفة.

وبالتالى سيتعين على كل شركة موافاة الهيئة بتقرير مالى طبقا للتعليمات اعتبار من بداية التطبيق والاثر على هذه النسبة بعد التطبيق ، وهنا يأتي دور المراجع الخارجى كأحد أهم أدوات الرقابة الخارجية للشركات وذلك بإجراء تقييم دورى لمدى الالتزام بالسياسات والاجراءات المتعلقة بتطبيق تعديلات المعيار المحاسبى المصرى الخاص بالأدوات المالية رقم (47) والذي سوف يكون له تأثير على تحديد المراجع الخارجى لأتعابه مقابل تحقيق نفس المستوى من التأكيد.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في " ما أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على أتعاب المراجع الخارجى ؟ " ، ويمكن تقسيم هذا التساؤل الأساسى إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1 - ما هى التعديلات التى تمت على معيار المحاسبة المصرى رقم (47) ؟
- 2 - ما دور المراجع الخارجى فى تحقيق نفس المستوى من التأكيد؟
- 3- ما أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصرى الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على أتعاب المراجع الخارجى ؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصرى الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على تحديد أتعاب المراجع الخارجى ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47).

2- تحديد التحديات المرتبطة بتعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (47).

3- تحديد أثر التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (47) على أتعاب المراجع الخارجى لتحقيق نفس المستوى من التأكيد.

أهمية البحث:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها مما يلي:

1- زيادة الاهتمام من قبل الجمعيات المهنية والتنظيمية بالدور الهام الذي يجب أن يقوم به المراجع الخارجى فى ظل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47).

2- تقديم دليل من البيئة المصرية عن ما إذا كان تفعيل التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) تؤثر على مستوى الجهد المهنى المبذول والوقت الذى يستغرقه المراجع الخارجى لإصدار تقريره ومن ثم يزيد من أتعابه .

3- حداثة إصدار وتطبيق معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) ، والذي وجب تطبيقه من أول يناير 2019، وقد مر على تطبيقه فترة زمنية قصيرة منذ تاريخ التطبيق وحتى الان وفق البيانات المنشورة .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطى من خلال تحديد وتحليل ما ورد بالفكر الاكاديمي والمهنى للمحاسبة والمراجعة والعلوم المرتبطة بهما مثل العلوم الادارية ، عن موضوع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وأثر تفعيلها على تحديد أتعاب المراجع الخارجى ، وتتمثل أهم المصادر التي سيتم الحصول منها على المعلومات اللازمة ، الكتب والدوريات

العلمية - سواء العربية أو الأجنبية - كذلك ما أصدرته المنظمات العلمية والمهنية المعنية بالمحاسبة والمراجعة من معايير ونشرات وتوصيات وإرشادات ، واخيرا ما أوصت به المؤتمرات والندوات التي تناولت موضوع البحث . بالإضافة الى استخدام المنهج الاستقرائي في تحديد أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 على تحديد أتعاب المراجع الخارجي بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

ولغرض التحقق من مطابقة الدراسة النظرية مع الواقع في البيئة المصرية سوف يتم استخدام أسلوب الدراسة الميدانية ، والتي يعتمد عليها البحث لتوضيح التعديلات التي طرقت على معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) ومدى تأثيرها على تحديد أتعاب المراجع الخارجي لتحقيق نفس المستوى من التأكيد.

حدود البحث :

- حدود زمنية : أجريت هذه الدراسة خلال عام 2019- 2024 .
- حدود مكانية : شملت هذه الدراسة البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ومكاتب المراجعين الخارجيين.

فروض البحث :

إستناداً إلى مشكلة البحث تمت صياغة الفرض الرئيسي التالي :

الفرض الرئيسي : " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وتحديد أتعاب المراجع الخارجي "، و ينبثق منه الفروض الفرعية التالية :

الفرض الفرعي الأول : " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجي وتحديد أتعاب المراجع الخارجي ".

الفرض الفرعي الثاني: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجى وتحديد أتعاب المراجع الخارجى ."

متغيرات البحث:

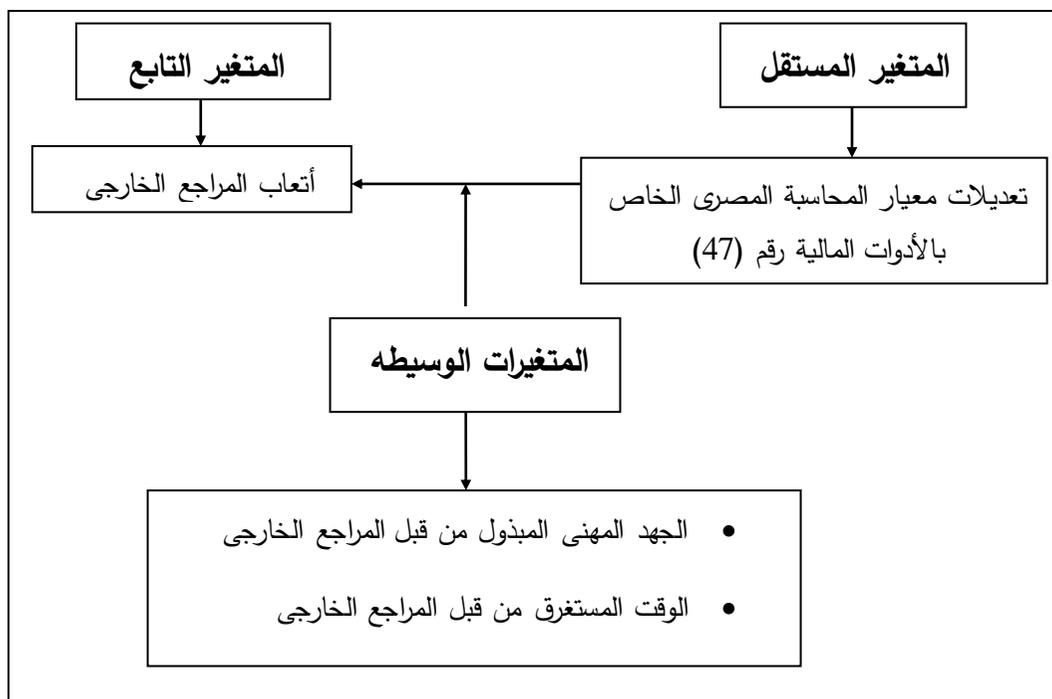
1- المتغير المستقل : تعديلات معيار المحاسبة المصرى الخاص بالأدوات المالية رقم (47) .

2- المتغيرات الوسيطة : الجهد المهنى المبذول والوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجى .

3 - المتغير التابع : أتعاب المراجع الخارجى .

نموذج البحث :

ويوضح الشكل التالى النموذج المقترح للعلاقة بين متغيرات الدراسة كما يلى :



المصدر : إعداد الباحث

مجتمع البحث:

- 1 - المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى .
- 2 - البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- 3 - أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بالقاهرة الكبرى.

خطة البحث :

- المبحث الأول : الدراسات السابقة .
 - المبحث الثاني : الإطار النظري .
 - المبحث الثالث : الدراسة الميدانية .
- النتائج والتوصيات.
المراجع.

المبحث الأول

الدراسات السابقة

(1) دراسة (Deloitte , 2019)¹ :-

قامت هذه الدراسة بتحليل آثار تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الخاص بالأدوات المالية ، وذلك بعد مرور عام من بدء تطبيق المعيار على عدد من البنوك التي تهيمن على الصناعة المصرفية في المملكة المتحدة وهي بنوك باركليز RBS و HSBC و San UK وهي محور التحليل في هذا التقرير .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه البنوك شهدت زيادات في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بنسب تراوحت بين 16.1% و 58.4% عند الانتقال في 1 يناير 2018، مما أدى إلى انخفاض مباشر في الأرباح المحتجزة وأثر ذلك على موارد رأس المال النظامي. ومع ذلك وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير 2018 ذكرت الدراسة أنه على الرغم من أن هناك نمواً في مخاطر إقراض البنوك بشكل عام خلال العام عكست البنوك انخفاضاً في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بنسب تراوحت بين (23) - (34.8%). وكان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو شطب حالات التعرض للمرحلة الثالثة من مراحل احتساب الخسائر. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: شهدت البنوك زيادات في إجمالي مخصصات انخفاض القيمة الاضمحلال عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في 1 يناير 2018. كما شهدت البنوك انخفاضاً في إجمالي مخصصات الاضمحلال وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مع نهاية العام ، وكان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو شطب حالات التعرض للمرحلة الثالثة من مراحل احتساب الخسائر والذي نتج عن الترتيبات الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

¹- Deloitte, “ After the first year of IFRS 9, Analysis of the initial impact on the large UK banks”, July 2019.

والتعديلات التنظيمية الأخرى ذات الصلة عدد من النتائج مثل الانخفاض في الأرباح المحتجزة، وتقلبات طفيفة بين مكونات رأس المال النظامي.
(2) دراسة (GROFF AND B. MORE, 2020)¹ :-

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير انتقال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على مستوى تدني قيمة القروض وإجمالي حقوق الملكية للبنوك في سلوفينيا، وهي دولة في منطقة اليورو، وقد تمكنت بصعوبة من إعادة هيكلة بنوكها على نطاق واسع بمساعدة الدولة ، قامت الدراسة بإجراء التحليل المقارن على البنوك التي قامت بتحويل محفظة القروض المتدهورة إلى شركة إدارة الأصول البنكية التابعة للدولة وجميع البنوك الأخرى تماشياً مع التوقعات، وقد أشارت الدراسة إلى أن البنوك التي ليس لديها تحسينات واسعة في محفظة الأصول اعترفت بانخفاض قيمة القرض (الاضمحلال) بشكل كبير عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في حين لوحظ التأثير المعاكس للبنوك التي أجرت إعادة هيكلة محفظة القروض بمساعدة الدولة. وتوفر الدراسة نظرة ثاقبة إضافية حول تأثير الإعداد المؤسسي والتنظيمي على تأثيرات تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9.

(3) دراسة (Miah, M. S, Jiang, H, Rahman, A, & Stent, W) (2020)² :-

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تؤثر على ارتفاع مستويات التعديلات الجوهرية المرتبطة بزيادة أتعاب المراجعة

¹- Maja Zaman Groff & Barbara Mörec, “ IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia” , Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 2020.

²- Miah, M. S., Jiang, H., Rahman, A., & Stent, W. ,“ Audit effort, materiality and audit fees: evidence from the adoption of IFRS in Australia”, Accounting Research Journal ,2020 .

بالتطبيق علي استراليا، وقد استخدمت الدراسة الفروق بين مبادئ المحاسبة المقبولة محليا والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لقياس جهد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وقد توصلت الدراسة إلي أن أتعاب المراجعة تكون أعلى عندما تكون معايير المحاسبة أكثر تعقيدا.

(4) دراسة (El Guindy, M. N., & Trabelsi, N. S., 2020)¹ :-

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية علي أتعاب المراجعة ، وتم استخدام البيانات التجريبية للشركات المدرجة في المملكة المتحدة خلال الفترة الزمنية من 2003-2007 ، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذي يشرح أتعاب المراجعة من خلال متغيرات مستقلة لقياس خصائص مراجعي الحسابات بما في ذلك مدى اعتماد وتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلي أن زيادة أتعاب المراجعة وغير المراجعة بشكل كبير بالنسبة للشركات التي تتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة مستمرة خلال السنوات اللاحقة ، كما أشارت الدراسة إلي أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تتقاضى أتعاب مراجعة أعلى للشركات التي تتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(5) دراسة (عصام ، 2020)² :-

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين

1- El Guindy, M. N., & Trabelsi, N. S. ,” **IFRS adoption/reporting and auditor fees: the conditional effect of audit firm size and tenure**”,International Journal of Accounting& Management, 2020.

2 - عصام حمدي مصطفى أمين ، " أثر جودة المراجعة المدركة علي العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وتكلفة رأس المال - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2020 .

تبني معايير التقارير المالية الدولية وتكلفة رأس المال للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة 2013 - 2019 مع استبعاد 2015 والذي يمثل عام التبني، وقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وتكلفة رأس المال للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلي وجود علاقة سلبية ومعنوية مع الأداء المالي وعلاقة سلبية غير معنوية مع حجم الشركة كمتغيرات رقابية وعلاقة إيجابية غير معنوية مع الرفع المالي للشركة.

(6) دراسة (Mali, D., & Lim, H. J. 2021)¹ :-

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كانت الشركات ذات الكفاءة النسبية الأعلى من حيث الأداء التشغيلي تتطلب جهد إضافي لزيادة جودة المراجعة لإثبات أن أنظمة التقارير المالية الخاصة بتلك الشركات قوية، وقد استخدمت الدراسة عينة من الشركات الكورية المدرجة في البورصة بسبب سياسة ساعات المراجعة الكورية التي تنص علي ضرورة إتاحة المعلومات عن وقت المراجعة تكون للمشاركين في السوق، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جهد المراجع والكفاءة النسبية حيث أن شركات المراجعة والمشاركين في السوق مهتمون بالكفاءة النسبية لأنها تمثل قدرة شركة العميل علي توليد مبيعات من الموارد والتكاليف التي تستخدم من قبل المديرين، ومن منظور المشارك في السوق يتضح أن ساعات المراجعة تدل علي جودة المراجعة ويترتب علي ذلك أن ساعات المراجعة الإضافية تدل علي جودة التقارير المالية والأداء المالي القوي.

¹- Mali, D., & Lim, H. J. “ Do relatively more efficient firms demand additional audit effort (hours)?”. Australian Accounting Review, 31(2),2021.

(6) دراسة (نورهان على محمد ، 2022)¹ :-

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي دور التبني الإلزامي لإعداد التقارير المالية في التأثير علي مستوى الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات في البيئة المصرية، وذلك من خلال تناول نظريات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والعوامل المؤثرة علي قرار التبني الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى توضيح أثر التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية علي مستوى جهد مراقب الحسابات وذلك من خلال توضيح جهد مراقب الحسابات، وقد شمل مجتمع الدراسة كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، وذلك عن الفترة الزمنية من 2014 إلى 2021 حيث يتبين وجود 244 شركة خلال هذه الفترة مع مراعاة استبعاد عام 2016 وهو العام الذي كان بداية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البيئة المصرية. وفي ضوء البيانات المتاحة عن أتعاب عملية المراجعة وباستبعاد قطاع البنوك والمؤسسات المالية تبين أن عدد الشركات المتاحة هو 75 شركة سجلت 525 مشاهدة ، وباستبعاد 148 مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة وباستبعاد 187 مشاهدة ذات قيم مفقودة، تصبح العينة النهائية 190 مشاهدة ، وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير طردي معنوي لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية وجهد مراقب الحسابات في بذل العناية المهنية الواجبة ، كما يوجد تأثير طردي معنوي للدور المعدل لجهد مراقب الحسابات في بذل العناية المهنية الواجبة بإستخدام فترة إصدار التقرير وأتعاب المراجعة (على العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية ومستوى الاستحقاقات غير العادية الإجمالية والموجبة .

1 - نورهان على محمد ، " دراسة اختبارية لقياس تأثير التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS علي مستوى جهد مراقب الحسابات في البيئة المصرية " ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد 4 ، العدد الرابع ، 2022 .

(7) دراسة (Beck, M., Glendening M., & Hongan, C., 2022) :-¹

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح استخدام أتعاب المراجعة كوكيل لجهود المراجع للشركات في عواقب خيارات تصنيف الشركات لجهود المراجع وصياغة المراجعة المالية كما تم استخدام مقياس لدقة البيانات الواردة في التقرير السنوي بناءً على مجموعة شاملة من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً للعناصر الموجودة في الإيداعات الإلزامية ، وذلك من خلال استخدام 27048 مشاهدة في الفترة من 2002 إلى 2017 ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تصنيف البيانات المالية المتأخرة يرتبط بشكل إيجابي بأتعاب المراجعة عندما يتم فحص الميزانية العمومية وعند تصنيف الدخل بشكل منفصل، لذلك يستجيب المراجعين لتصنيف البيانات المالية عن طريق زيادة الجهد المبذول للحفاظ على المستوى المطلوب من مخاطر المراجعة الشاملة.

ويبدو من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة ما يلي :

- لم تتناول الدراسات السابقة أثر تفعيل التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على تحديد أتعاب المراجع الخارجي في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ، لذلك سوف تركز الدراسة الحالية على العوامل التي تساعد المراجع الخارجي في تحديد اتعابه والمتمثلة في الجهد المهني المبذول والوقت الذي يستغرقه المراجع الخارجي لتحقيق مستوى التأكد المطلوب وذلك للحد المخاطر .

- تتميز الدراسة في حداثتها موضوعها حيث تبحث في أحد المواضيع التي تتعلق بأثر تفعيل التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات

¹ - Beck, M., J., Glendening, M., & Hogan, C. E.” **Financial Statement disaggregation and auditor effort**”, Auditing: A Journal of Practice & Theory ,41 (2),2022.

المالية رقم (47) والتي تعتبر من المواضيع الحديثة التي تبناها معظم الشركات والبنوك التجارية لما لها من دور كبير في تحديد أتعاب المراجع الخارجي، حيث أجريت الدراسة في فترة جديدة نسبيا ، بالإضافة الى الدراسة الحالية استخدمت أساليب قياس وتحليل متنوعة ومفصلة لمتغيرات الدراسة ، وكذلك استخدمت الدراسة أبعاد لم يتم البحث بها مسبقا كمسح للمجتمع في الدراسات السابقة ، بالإضافة الى أن الدراسة الحالية توضح أدلة تجريبية من واقع البيئة المصرية .

المبحث الثاني

الإطار النظري

أولاً : تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47):

المعيار رقم (47) بشأن " الأدوات المالية " والذي استهدف وضع مبادئ التقرير المالي من الأصول المالية والالتزامات المالية لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية ، ويسرى المعيار رقم (47) على الفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2020 ، وتسمح بالتطبيق المبكر بشرط أن يتزامن التطبيق المبكر للمعيار 27 في نفس التاريخ مع تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (1) و (5) و (26) و (40) المعدلة عام 2019 .

ويتطلب المعيار " أن يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأن يتم تبويب الالتزامات المالية على أساس قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستثناء الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي للاستبعاد من الدفاتر، وفيما يتعلق بقياس الاضمحلال للأصول المالية فقد تم استبدال نموذج الخسائر المحققة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث يجب على الشركة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي يتم قياسه طبقاً لهذا المعيار، أو من ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي، أو من أية مبالغ ايجار مستحقة التحصيل وفق المعيار (49) أو أصل عقد مع عميل وفق المعيار (48) فإذا زادت المخاطر الائتمانية المتوقعة في تاريخ التقرير بشكل جوهري لأداة مالية بعد الاعتراف الأولى فيجب على الشركة

قياس خسارة الاضمحلال لتك الأداة المالية بمبلغ يعادل للخسائر الائتمانية المتوقعة عن 12 شهر" ¹.

وفي ضوء المعيار يجب تطبيق قواعد الحوكمة والرقابة لأن التطبيق سيكون عبارة عن افتراضات محاسبية ولا بد من مراعاة :-

- إعادة تصنيف الأصول طبقاً للمعيار الجديد.
- تكوين مخصص الاضمحلال للمخصصات التجارية وليست الفنية.
- الإفصاح والعرض في القوائم المالية.

ومما سبق توضح إحدى الدراسات انه يجب ² :-

1- إدخال تطوير لبعض أجزاء المعايير المحاسبية لتناسب مع التطورات في الأدوات المالية التي نشأت باستخدام التكنولوجيا المالية، وكيفية معالجتها والإعتراف بها وبأية خسائر نتيجة التعامل معها، مثل الأصول الرقمية، العملات الرقمية المشفرة، المتاجرة في الأوراق المالية التي يتم تداوله عبر المنصات الالكترونية. حيث أنه في ضوء التعاون بين البنوك وشركات الخدمات المالية يجب ان يكون هناك مزيد من الإفصاح لبيان مدى تأثير المعاملات المالية مع هذه الاطراف علي القوائم المالية للبنوك، وتقييم عملياتها والمخاطر التي قد تواجه البنوك نتيجة التعامل مع هذه الشركات.

¹ - راشد محمد ابراهيم محمد ، " أثر تطبيق مستحقات المعايير المحاسبية على العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات ومكتبه بعميله، وتأخير تقرير المراجعة دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ، 2023 ، ص 315

² - هدي محمد محمد ، " نور المعايير المحاسبية المرتبطة في تفعيل أليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها علي الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة" ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، مجلد رقم 1، العدد رقم1 ، 2019 .

2 - كذلك يجب عند قيام البنوك بالاستثمار في حصص شركات تكنولوجيا المعلومات أن يتم الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين للقوائم المالية للبنوك من تقييم طبيعة حصصها في هذه الشركات والمخاطر المرتبطة بها. ومن المؤكد أن البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ستواجه العديد من التحديات عند تطبيق معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) ؛ وتطبيق هذا المعيار للمرة الأولى بهذه الشركات يستلزم دراسة المخاطر المختلفة بأسلوب أكثر دقة ، ويمكن تلخيص أهم تلك التحديات في الآتي ¹ :-

1 - إن تطبيق معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) يحتاج إلى معلومات دقيقة وموثوقة، كما يحتاج إلى جانب المعلومات التاريخية معلومات عن الأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية في ضوء مراعاة القيمة الزمنية ؛ الأمر الذي يستلزم تعزيز التنسيق بين عدد من الإدارات المختلفة ؛ كإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بالشكل الذي يمكن من وضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة المناسبة بشكل أكثر دقة.

2 - وفقا لمعيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) يجب أن تقوم الإدارة بتحديد قدر الزيادة في المخاطر الائتمانية للأصل المالي من خلال مقارنة التأخر في السداد في تاريخ إعداد التقارير المالية مع التأخر في السداد عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية ، ومن ثم تحديد انتقال الخسائر إلى أي مرحلة من مراحل معالجة الخطر الائتماني.

¹ - فراج، ناصر فراج مصطفى ، " دراسة تحليلية لمشاكل وتحديات الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم"47 الأدوات المالية- دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية" ، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، العدد الأول ، 2021، ص115- 116.

3 - احتمالية التطبيق غير السليم للمعيار والذي قد يرجع إلى نقص الخبرات، أو عدم الاستعداد الكامل لتطبيق المعيار؛ الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل .

4 - احتياج الشركات إلى فترة مناسبة للتحويل نحو تطبيق المعيار الجديد كما حدث بالنسبة للمعيار الدولي؛ حيث سمح المعيار بأربع سنوات للتحويل لتطبيقه لإعداد التقارير المالية (IFRS9) ؛ حيث صدر المعيار في 2014 وأصبح إلزامي التطبيق في عام 2018 ، وهو ما لم يحدث في الحالة المصرية.

5 - وجود تحديات كبيرة ترتبط بالبنية التحتية وأنظمتها، مثل قواعد البيانات ونظم ومنهجيات التشغيل وأدلة العمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية.

مما سبق يتضح أن المراجع الخارجي سوف يحتاج مزيد من الجهد والوقت لاستيعاب تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 مما ينتج عنه جهد ووقت أطول في إنجاز عملية المراجعة والذي يؤدي إلى زيادة أتعابه وذلك لتحقيق مستوى التأكد المطلوب .

ثانياً : أتعاب المراجع الخارجي :-

أصبحت أتعاب المراجع الخارجي محط اهتمام معظم الشركات واهتمت العديد من الأبحاث في دراسة مجال المراجعة ومدى استقلالية المراجعين الخارجيين ومستوى عملية المراجعة ، وكذلك الاهتمام بما يتعلق بأتعاب المراجع الخارجي باعتبارها عامل مهم ومؤثر على مستوى المراجع الخارجي واستقلاليته ، وتزداد صعوبة تحديد أتعاب عملية المراجعة للأسباب التالية¹ :-

1 - د/ على أحمد زين ، " دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في تحديد الأتعاب لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، السنة الخامسة ، 1992، ص ص 2-4

- 1- عدم الإتفاق على طرق تحديد الأتعاب بشكل موضوعي عادل affair fee يحقق لمراجع الحسابات مقابلا معقولا لما يقدمه من خدمات .
 - 2- التنافس القائم حاليا فى سوق مزاوله مهنة امحاسبة والمراجعة وأثر هذا على التنافس على مقدار الأتعاب التى يحصل عليها المحاسبون والمراجعون .
 - 3-أدى عدم وجود معايير محددة وواضحة وموضوعية تلقى قبولا عاما بشأن تحديد ودفع الأتعاب الى ترك هذا الأمر لإتفاق طرفى التعاقد .
 - 4-ورود الكثير من المحاذير فى قوانين ولساتير ومزاوله المهنة فيما يتعلق بالأتعاب بإعتبارها من المسائل الشائكة فى علاقات المراجع والعميل .
- وتعرف أتعاب المراجعة : " أنها مبلغ تتقاضاه شركة المراجعة مقابل أعمال المراجعة المنجزة لعملائها من الشركات، ويجري تحديد تكاليف المراجعة حسب اتفاق بين المراجع والعميل المتمثل بالشركة التي تطلب المراجعة وتستند التكاليف إلى الوقت الملازم لعملية المراجعة وعدد المشاركين في إنجاز المراجعة إضافة إلى أي خدمات أخرى تتضمنها العملية " ¹ .
- مما سبق يتضح إنه يوجد عوامل عديدة تؤثر فى تحديد أتعاب المراجعة سواء فى مكاتب المراجعة الكبيرة أو الصغيرة وتتمثل فيما يلي :-

- حجم المنشأة محل المراجعة وطبيعة نشاطها وارتفاع حجم المخاطر المرتبطة بها.
- حجم مكتب المراجعة وسمعته المهنية.
- سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .

1- Santhosh, N, & Ganesh, R S , “ **Determinants of Audit Fees: Evidence From Companies Listed in The Industrial Sector of Muscat Securities Market**”, Journal of Critical Reviews,(3) ,2020, 33-36.

• طبيعة النظام المحاسبى المطبق فى المنشأة محل المراجعة.

ويتم تحديد أتعاب المراجع الخارجى من قبل الشخص أو الجهة التى تعينه ، وفى شركات الأفراد يتم تحديده من قبل صاحب الشركة وفى شركات الأشخاص يتم تحديد من قبل الشركاء، وفى الشركات المساهمة يتم تحديده من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، وفى حال ترك مسألة تحديد الأتعاب للإدارة يتعرض المراجع الخارجى لمخاطرة تخفيض قيمة الأتعاب ، وبالتالي تم تشريع قوانين تجعل تحديد أتعاب المراجع الخارجى من قبل الجمعية العمومية للمساهمين أو لجنة المراجعة المعينة من الجمعية العمومية للمساهمين، ويمكن حصر طرق تحديد أتعاب عملية المراجعة كما يلي¹ :-

1 - طريقة الأتعاب الثابتة .

2 - طريقة الأتعاب المتغيرة .

3 - طريقة الأتعاب الشرطية .

ويتضح مما سبق أن طريقة الأتعاب المتغيرة تتميز بتحقيق العدالة فى تحديد أتعاب المراجع الخارجى ، وذلك لتتناسب أتعاب المراجع الخارجى مع الجهد والوقت المبذول فى عملية المراجعة ، وكذلك حصول العميل على جهد يتناسب مع أتعاب المراجع الخارجى .

لذلك يتضح أن المراجعين الخارجيين يزيدوا من جهود عملية المراجعة أو يفرضوا علاوة خطر للتعويض عن الخطر المرتفع للمنشآت، حيث تعتبر الأتعاب دالة للجهد المبذول من جانب المراجع الخارجى والخطر الذى يتعرض له. كما تؤدي زيادة ساعات العمل المقابلة للجهد المتزايد والمعدلات الأعلى للساعة التي تعكس علاوة الخطر إلى زيادة أتعاب المراجع الخارجى .

¹ - Khoramabad, R. R., & Shakib, S. E. H , “ **How Different Types of Audit Fees Affect Financial Restatements?**”, Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance, 4(3), 2020 , P.P 81-98.

ثالثاً : تأثير أتعاب المراجع الخارجي في ظل تفعيل تعديلات المعيار المحاسبي المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) :-

يعتبر التبنّي الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ميزة تنافسية للمراجعين الخارجيين وذلك لامتلاكهم الخبرة المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للتعامل مع زيادة تعقيد تلك المعايير، ولذلك يزيد المراجع الخارجي من إجراءات المراجعة ومن ثم يزيد جهد المراجع الخارجي لتفادي مخاطر التقاضي . وترى إحدى الدراسات أن " التبنّي الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساعد علي تمتع مراقب الحسابات بقدر أكبر من المرونة في توجيه مواردهم وفقاً لمعيار المراجعة رقم (5) الخاص بتقييم المخاطر بشكل فعال أكبر، بالإضافة إلي زيادة الجهد المبذول لمواجهة مخاطر أعمال المراجعة ولتفادي مخاطر التقاضي " ¹. وتتفق الباحثة مع إحدى الدراسات ² " إنه يترتب علي التبنّي الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية زيادة الجهد المبذول من قبل المراجع الخارجي حيث يوجد للمعايير العديد من التفاصيل والمتطلبات وذلك لقيامه بإعداد الأرصدة الافتتاحية والتي تمثل عبء علي مراقب الحسابات فلا بد من مراجعتها والتأكد من صحتها، والتأكد من صحة إعادة القياس لبعض البنود نتيجة التبنّي الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل تقييم المخزون، بالإضافة إلي التأكد من صحة الاعتراف بتأثير التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة التبنّي الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة في حقوق الملكية، ومدي صحة الاعتراف ببعض البنود مثل رسملة مصاريف التطوير كما يتطلب استبعاد بنود مثل مصاريف التأسيس والتي تم رسملتها كأصل غير ملموس وهذا يتطلب من المراجع

¹ - Khlif, H., & Achek, I." **IFRS adoption and auditing**", a review. Asian Review of Accounting, 2016 .

² - Nam, H. J." **The impact of mandatory IFRS transition on audit effort and audit fees: evidence from Korea** " ,Australian Accounting Review, 28 (4), 2018.

الخارجي التأكد من الاعتراف والاستبعاد، وأخيراً التأكد من صحة تبويب بعض البنود في القوائم المالية ، ونتيجة للوقت المستغرق والجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجي سوف يساهم ذلك في زيادة أتعاب عملية المراجعة لتحقيق نفس المستوى من التأكيد .

مما سبق يتضح أن تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم(47) بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية يحقق ميزة تنافسية للمراجع الخارجي وذلك لامتلاكه الخبرة بتلك التعديلات المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك تمكنه من التعامل مع تعقيد تلك المعايير، مما يؤدي إلى زيادة المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة المتبعة ومن ثم يزيد الوقت المستغرق في عملية المراجعة وبالتالي يزيد الجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجي وذلك لتفادي المخاطر، مما يؤثر ذلك على تحديد أتعابه لتحقيق نفس المستوى من التأكيد.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

1-1: البيانات و مجتمع الدراسة وعينتها:

أ- مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع البحث في ثلاث فئات هي : المراجعين الخارجيين المسجلين لدي البنك المركزي وعددهم 459 ،المديرون الماليون في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية وعددهم 211 و أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بالقاهرة الكبرى وعددهم 204 وعلي ذلك يكون حجم المجتمع الكلي هو 874 .

ب - عينة الدراسة :

تم تحديد حجم العينة بناء علي قانون حجم العينة للمجتمع المعلوم فكان حجم العينة هو 267 مقسم علي الفئات الثلاثة للمجتمع بطريقة التوزيع المتناسب .
ويُلخص الجدول 1 مواصفات عينة الدراسة من حيث التكرارات و النسب المئوية، وذلك فيما يتعلق بأربعة متغيرات ديموجرافية

جدول رقم (1) يوضح الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
النوع		
نكر	181	67.8%
أنثي	86	32.2%
الوظيفة		
المراجعين الخارجيين	140	52.4%
المديرين الماليين بالبنوك	64	24.0%
أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة	63	23.6%
عدد سنوات الخبرة		
أقل من 5	66	24.7%

41.9%	112	من 5 إلي أقل من 10
33.4%	89	10 فأكثر
مستوى التعليم		
55.0%	147	بكالوريوس
14.6%	39	دبلوم
12.8%	34	ماجستير
17.6%	47	دكتوراه
المؤهلات المهنية		
64.8%	173	دورات تدريبية
35.2%	94	شهادة معتمدة من الهيئة
100%	267	إجمالي مفردات العينة

المصدر: إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الإحصائي

يصف الجدول (1) عينة الدراسة المكونة 267 مفردة ما يقرب من 67.8% منهم ذكور و الباقي من الاناث. ومن حيث الوظيفة فإن نسبة المراجعين الخارجيين تساوي 52.4% في حين أن المديرين الماليين بالبنوك تقترب نسبتهم من 24.0% وأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة يمثلون نسبة 23.6% من إجمالي العينة . ومن حيث مدة الخبرة فإن نسبة 24.7% من المشاركين في الدراسة مدة خبرتهم أقل من 5 سنوات في حين ان نسبة من مدة خبرتهم من 5 إلي أقل من 10 يمثلون 41.9% كما أن أصحاب مدة الخبرة 15 سنة فأكثر كانت نسبتهم 33.4% من إجمالي العينة . ومن حيث المؤهل تمثل نسبة الحاصلين علي بكالوريوس 55.0% في حين تمثل نسبة الحاصلين علي دبلوم 14.6% في حين تمثل نسبة الحاصلين علي ماجستير 12.8% وتمثل نسبة الحاصلين علي دكتوراه 17.6% من إجمالي مفردات عينة البحث ، أيضاً كانت نسبة الحاصلين علي دورات تدريبية 64.8% و الباقي حاصلون علي شهادات معتمدة من الهيئة .

1-2: متغيرات الدراسة :

تقوم الدراسة التحليلية لهذه الدراسة علي مجموعة من المتغيرات الأساسية تشمل المتغير المستقل: مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 وسوف نرسم له بالرمز x

المتغير التابع: أتعاب المراجع الخارجي وسوف نرسم له بالرمز y
المتغيرات الوسيطة وتشمل

متغير الجهد المهني المبذول وسوف نرسم له بالرمز m_1

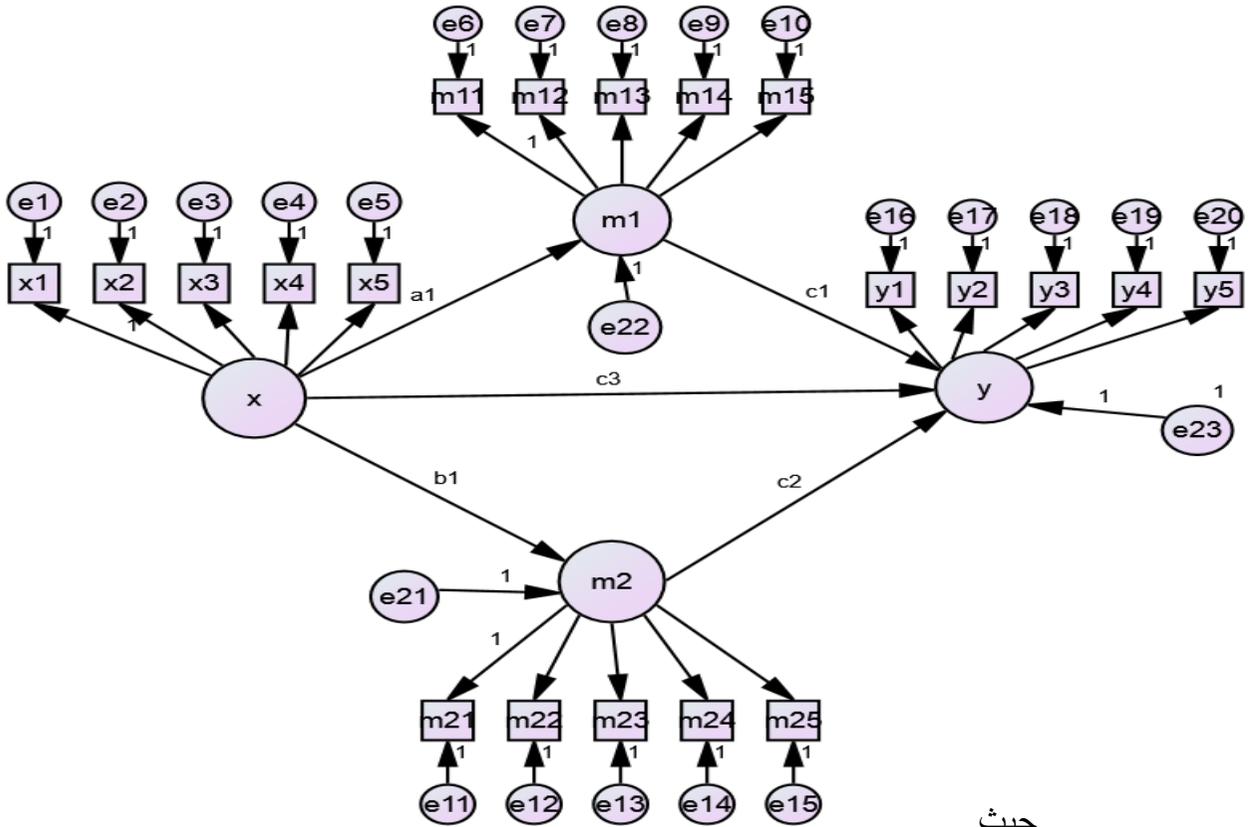
متغير الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي وسوف نرسم له بالرمز m_2

1-3 : دراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام نماذج المعادلات البنائية :

في هذا القسم سوف نقوم بتحليل وشرح العلاقة بين المتغير المستقل (مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47) والمتغير التابع (أتعاب المراجع الخارجي)، إذا كانت المتغيرات (الجهد المهني المبذول والوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي) تتوسط تلك العلاقة. وسيتم تحليل العلاقة في ظل وجود أبعاد لكل متغير (الفقرات الخاصة بالمتغير) لبيان تأثير تلك الأبعاد على العلاقة. وفي هذه الحالة فإن المتغيرات (المستقلة، التابعة والوسيطة) هي متغيرات كامنة (غير ملحوظة، متغيرات داخلية)، وسنشرح مدى ملاءمة النموذج وكفايته في توضيح العلاقة.

وأخيراً سوف نقوم بدراسة أهمية المسارات التي يقترحها نموذج الدراسة وتأثير الوساطة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وهل هي كاملة أم جزئية.
النموذج التجريبي

ويوضح الشكل (1) النموذج التجريبي الكامل وهو (نموذج المسار التجريبي بين مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 ، الجهد المهني المبذول والوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي ، أتعاب المراجع الخارجي).



حيث

- x_1, x_2, x_3, x_4, x_5 هي أبعاد المتغير المستقل وهو (مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47).
- y_1, y_2, y_3, y_4, y_5 هي أبعاد المتغير التابع وهو (أتعاب المراجع الخارجى).
- $m_{11}, m_{12}, m_{13}, m_{14}, m_{15}$ هي أبعاد المتغير الوسيط الاول وهو (الجهد المهني المبذول).
- $m_{21}, m_{22}, m_{23}, m_{24}, m_{25}$ هي أبعاد المتغير الوسيط الثاني وهو (الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجى).

وتعتبر المتغيرات e_1, e_2, \dots, e_{23} عن متغيرات كامنة (حدود الخطأ العشوائي لكل بعد أو متغير)

وبالتالي يعبر نموذج المتغيرات الوسيطة و أثرها بالمعادلات الانحدار التالية

$$m_1 = a_0 + a_1x + e_{22} \quad (1)$$

$$m_2 = b_0 + b_1x + e_{21} \quad (2)$$

$$y = c_0 + c_1m_1 + c_2m_2 + c_3x + e_{23} \quad (3)$$

2-1 - نتائج الدراسة :

قام الباحث بإجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث . هذا ويشمل التحليل الاحصائي كلاً من:

الاحصاء التحليلي وفيه يتم تطبيق اسلوب نماذج المعادلات البنائية SME لدراسة العلاقات الواردة بالدراسة ، تم عمل اختبارات جودة التوفيق بيان صحة النموذج المقترح ، تحليل المسارات الواردة بين المتغير المستقل و المتغيرات الوسيطة و المتغير التابع ، تم قياس اثر ابعاد كل متغير (الفقرات الخاصة بكل متغير) ومدى اثرها في تكون ذلك المتغير ، أيضاً يتم التعرض للإحصاء الوصفي حيث يتم حساب كل من التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف المعياري والترتيب على أساس القيم الأقل تشتتاً أو الأكثر تجانساً من خلال معامل الاختلاف.

قبل كل ذلك يتم قياس مدي ثبات و صدق محتوى محاور استمارة جمع البيانات كما يلي:

2-2 : الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث:

جدول رقم (2) معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاور الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات alpha	عدد الفقرات	المحور
0.878	0.771	5	مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47
0.857	0.734	5	أتعاب المراجع الخارجي
0.867	0.752	5	الجهد المهني المبذول
0.875	0.765	5	الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي

المصدر: إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الاحصائي

وقد تبين من الجدول رقم (2) أنه باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ (α) لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة سابقة الذكر.

تبين أن معامل الفاكرونباخ تراوح بين 0.771 و 0.734 لمحاور الدراسة مما أنعكس أثره علي معا الصدق حيث تراوحت قيمة بين 0.878 و 0.857 مما يدل على الثبات المرتفع لمتغيرات الدراسة على مستوى عينة البحث .

2-3: الاحصاء الوصفي لمحتوي استمارة جمع البيانات :

نقوم من خلال الاسئلة التالية بعمل التحليل الوصفي الخاص بالجزء الاول من قائمة الاستقصاء والتحليل علي العينة الاجمالية بالكامل.

(أ) تحليل الاسئلة الخاصة بالمحور الاول وهو مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47

بتحليل تلك الفقرات حصلنا علي التالي

جدول رقم (3) التوزيع التكراري و النسبي وبعض المقاييس الإحصائية

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستويات [التكرار اسفلة النسبة]					الفقرة
				غير موافق على الاطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
3	15.23%	0.67	4.43	1	1	19	108	138	إدخال تطوير لبعض أجزاء المعايير المحاسبية لتناسب مع التطورات في الأدوات المالية التي نشأت بإستخدام التكنولوجيا المالية.
				0%	0%	7%	40%	52%	
1	14.71%	0.65	4.44	1	1	15	113	137	رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل
				0%	0%	6%	42%	51%	
2	14.72%	0.64	4.38	1	1	15	128	122	فترة مناسبة للتحويل نحو تطبيق المعيار الجديد كما حدث بالنسبة للمعيار الدولي.
				0%	0%	6%	48%	46%	
5	15.88%	0.68	4.31	1	2	22	130	112	جهد أطول في إنجاز عملية المراجعة.
				0%	1%	8%	49%	42%	
4	15.85%	0.69	4.36	1	3	18	123	122	وقت أطول في إنجاز عملية المراجعة
				0%	1%	7%	46%	46%	
-	15.11%	0.66	4.39	1	1	18	121	126	المتوسط العام
				0%	0%	7%	45%	48%	

المصدر : إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الإحصائي

يعبر الجدول (3) عن إجابات عينة الدراسة عند سؤالهم عن الفقرات التي تتعلق بمحور مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 وقد تبين من خلال الاجابات ان هناك نسبة كبيرة توافق علي هذه الفقرات مجتمعة وهذا ما اتضح من صف المتوسط العام هي (93% = 45+48) وجاءت نسبة 7% من العينة إجابتهم محايدة، بينما اكدت نسبة (0=0+0%) من حجم العينة عدم الموافقة على هذه الفقرات. أيضاً يتضح من نتائج التحليل الاحصائي لمتوسط الفقرات مجتمعة ، جاءت قيمة الانحراف المعياري العام (0.66) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابي العام (4.39) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في آراء مفردات عينة الدراسة و نسبة هذا التشتت غير كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (15.11). أيضاً من خلال النظر إلى قيم معامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات السؤال يمكن ترتيب الفقرات من حيث الاهمية كما هو موضح بعمود الترتيب.

(ب) تحليل الاسئلة الخاصة بالمحور الثاني وهو أتعاب المراجع الخارجي

بتحليل تلك الفقرات حصلنا علي التالي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري و النسبي وبعض المقاييس الإحصائية

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستويات [التكرار اسفلة النسبة]					الفقرة
				غير موافق على الاطلاع	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
3	15.62%	0.69	4.40	1	2	19	113	132	استخدام برنامج تخطيط سليم للمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات وتفعيل تعديلات المعيار
				0%	1%	7%	42%	49%	
4	15.71%	0.68	4.35	1	2	20	124	120	الاعتماد على اساليب تتماشى مع

أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على أتعاب المراجع الخارجي - دراسة ميدانية

									مراجعة تعديلات المعيار مما يؤدي الى زيادة جودة عملية المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات
				0%	1%	7%	46%	45%	
5	15.75%	0.68	4.31	1	1	24	130	111	زيادة تعقيد مهام المراجعة في ظل تفعيل تعديلات المعيار .
				0%	0%	9%	49%	42%	
1	14.80%	0.64	4.35	1	1	16	135	114	حجم المخاطر التي تتعرض لها الشركة في ظل تفعيل تعديلات المعيار.
				0%	0%	6%	51%	43%	
2	15.30%	0.66	4.33	1	1	20	131	114	تقديم تقارير مع ضمان الدقة والثقة في محتوياتها.
				0%	0%	7%	49%	43%	
-	15.33%	0.67	4.35	1	1	20	127	118	المتوسط العام
				0%	0%	8%	48%	44%	

المصدر: إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الاحصائي

يعبر الجدول (4) عن إجابات عينة الدراسة عند سؤالهم عن الفقرات التي تتعلق بمحور أتعاب المراجع الخارجي وقد تبين من خلال الاجابات ان هناك نسبة كبيرة توافق علي هذه الفقرات مجتمعة وهذا ما اتضح من صف المتوسط العام هي (92%=44+48) وجاءت نسبة 8% من العينة إجابتهم محايدة ، بينما اكدت نسبة (0+0=0%) من حجم العينة عدم الموافقة على هذه الفقرات. أيضاً يتضح من نتائج التحليل الاحصائي لمتوسط الفقرات مجتمعة ، جاءت قيمة الانحراف المعياري العام (0.67) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابي العام (4.35) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في آراء مفردات عينة الدراسة و نسبة هذا التشتت غير كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (15.33).

ج) تحليل الاسئلة الخاصة بالمحور الثالث وهو الجهد المهني المبذول بتحليل تلك الفقرات حصلنا علي التالي

جدول رقم (5) التوزيع التكراري و النسبي وبعض المقاييس الإحصائية

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستويات [التكرار اسفلة النسبة]					الفقرة
				غير موافق على الاطلاع	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
4	16.82%	0.72	4.29	2	2	24	127	112	المساعدة في تحقيق درجة عالية من الدقة والموثوقية في البيانات
				1%	1%	9%	48%	42%	
3	15.11%	0.66	4.39	1	2	15	123	126	تقييم المراجع الخارجي للمخاطر بشكل فعال
				0%	1%	6%	46%	47%	
1	14.00%	0.64	4.55	1	1	12	90	163	تزويد المراجع الخارجي بكم هائل من المعلومات مما يؤدي الى تحقيق جودة المراجعة.
				0%	0%	4%	34%	61%	
2	15.11%	0.67	4.41	1	3	12	120	131	يساعد المراجع في تطبيق اجراءات المراجعة بدقة واستخراج التقارير اللازمة بالوقت المناسب .
				0%	1%	4%	45%	49%	
5	14.73%	0.65	4.40	1	1	15	122	128	المساعدة في تخفيض ارتكاب الأخطاء في عملية المراجعة .
				0%	0%	6%	46%	48%	
-	15.24%	0.67	4.41	1	2	16	116	132	المتوسط العام
				0%	1%	6%	44%	49%	

المصدر: إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الإحصائي

يعبر الجدول (5) عن إجابات عينة الدراسة عند سؤالهم عن الفقرات التي تتعلق بمحور الجهد المهني المبذول وقد تبين من خلال الاجابات ان هناك نسبة كبيرة توافق علي هذه الفقرات مجتمعة وهذا ما اتضح من صف المتوسط العام هي $(49+44=93\%)$ وجاءت نسبة 6% من العينة إجابتهم محايدة ، بينما اكدت نسبة $(1+0=1\%)$ من حجم العينة عدم الموافقة على هذه الفقرات. أيضاً يتضح من نتائج التحليل الاحصائي لمتوسط الفقرات مجتمعة ، جاءت قيمة الانحراف المعياري العام (0.67) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابي العام (4.41) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في آراء مفردات عينة الدراسة و نسبة هذا التشتت غير كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (15.24).

(د) تحليل الاسئلة الخاصة بالمحور الرابع وهو الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي

بتحليل تلك الفقرات حصلنا علي التالي

جدول رقم (6) التوزيع التكراري و النسبي وبعض المقاييس الإحصائية

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستويات [التكرار اسفلة النسبة]					الفقرة
				غير موافق على الاطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
1	14.44%	0.64	4.45	1	1	13	115	137	الجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجي في إنجاز عملية المراجعة في ظل تفعيل تعديلات المعيار .
				0%	0%	5%	43%	51%	
3	15.10%	0.66	4.35	1	1	19	134	119	طول الفترة التي يقضيها المراجع الخارجي لإنجاز عملية المراجعة في ظل تفعيل تعديلات المعيار .
				0%	0%	7%	49%	43%	
4	15.11%	0.66	4.39	1	3	12	125	126	استخدام المراجع الخارجي للطرق الحديثة

				0%	1%	4%	47%	47%	عند مراجعته لتعديلات المعيار 47.
5	15.62%	0.69	4.40	1	3	16	114	133	الإلمام بالإصدارات العلمية المرتبطة بتعديلات المعايير في ظل تكنولوجيا المعلومات .
				0%	1%	6%	43%	50%	
2	14.96%	0.66	4.44	1	1	17	108	140	توافر خطة مراجعة تعتمد على تقييم المعيار 47 في ظل تفعيل تعديلاته .
				0%	0%	6%	40%	52%	
-	15.24%	0.67	4.40	1	2	16	119	129	المتوسط العام
				0%	1%	6%	45%	48%	

المصدر : إعداد الباحث بناء علي مخرجات التحليل الإحصائي

يعبر الجدول (6) عن إجابات عينة الدراسة عند سؤالهم عن الفقرات التي تتعلق بمحور الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي وقد تبين من خلال الاجابات ان هناك نسبة كبيرة توافق علي هذه الفقرات مجتمعة وهذا ما اتضح من صف المتوسط العام هي (93%=48+45) وجاءت نسبة 6% من العينة إجاباتهم محايدة ، بينما اكدت نسبة (1=0+1%) من حجم العينة عدم الموافقة على هذه الفقرات. أيضاً يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لمتوسط الفقرات مجتمعة ، جاءت قيمة الانحراف المعياري العام (0.67) بنسبة أقل من قيمة المتوسط الحسابي العام (4.4) لتؤكد اختلاف نسبة التشتت في آراء مفردات عينة الدراسة و نسبة هذا التشتت غير كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (15.24).

2-4 : تشخيص النموذج المقترح والتحقق من صحة نموذج القياس:

ويتكون النموذج النظري من مجموعة العلاقات السببية الموضحة للدراسة، ضمن هذا النموذج، والذي يسمى أيضاً بنموذج التحليل، حيث تكون كل علاقة مدعومة بفرضية.

ويتكون النموذج العام للدراسة من اربعة متغيرات كامنة (غير مشاهدة) وهي (مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47، أتعاب المراجع الخارجي ،

الجهد المهني المبذول و الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي)، أما المتغيرات المشاهدة فهي الأبعاد التي يتكون منها كل من المتغيرات الكامنة. اعتماداً على أسلوب نماذج المعادلات الهيكلية، لمعرفة مدى جودة التوفيق للنموذج القياسي المقترح مع المعلومات المتعلقة بالدراسة، نستخدم مؤشرات تسمى مؤشرات جودة التوفيق، وهي كما يلي:

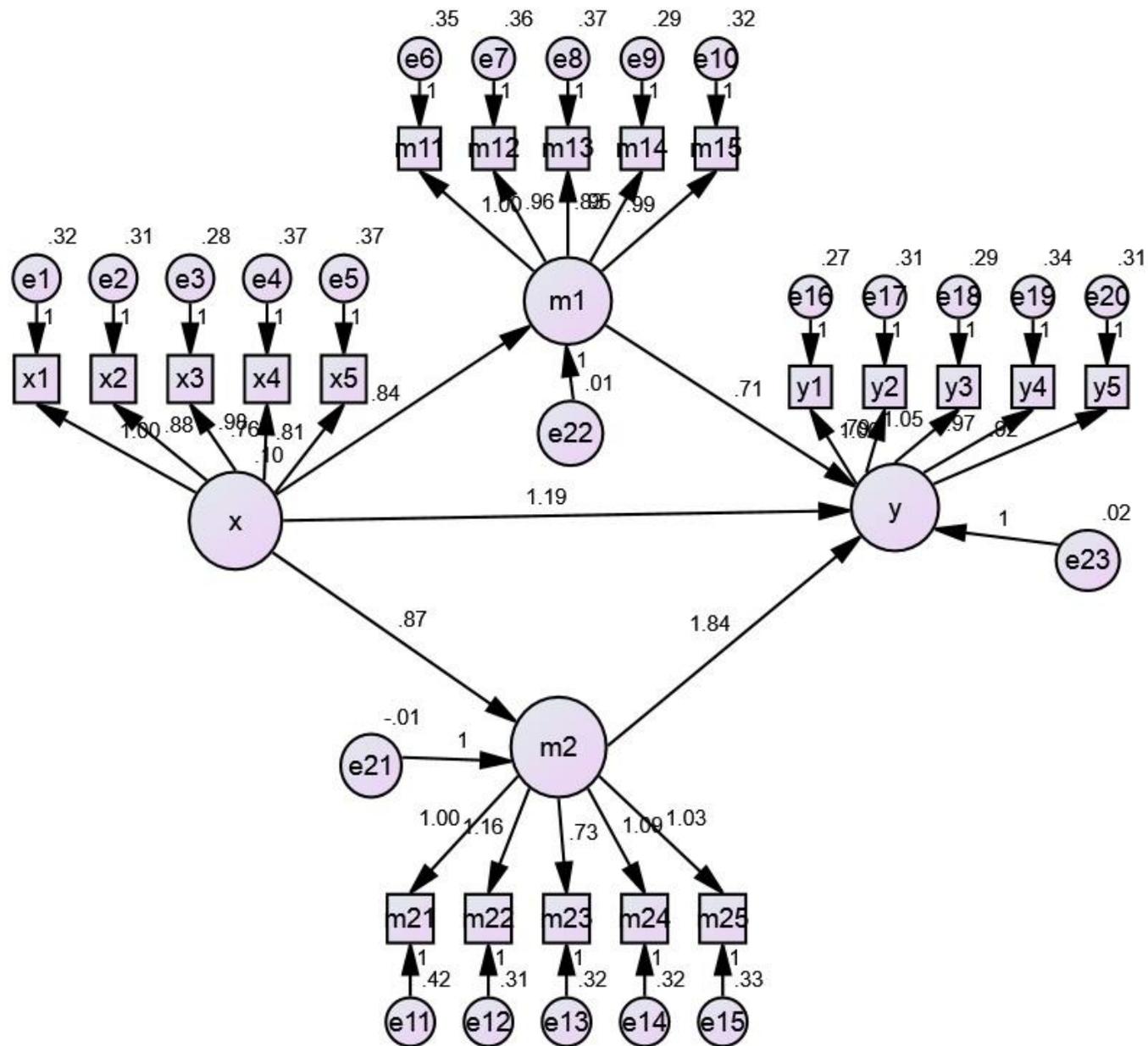
جدول (7) نتائج اختبار جودة توفيق النموذج مع التعليق

التعليق	نتيجة الاختبار	النتيجة المعيارية	المؤشر
جيد	1.67	بين 1 و 2 يكون النموذج مع مستوي معنوية أقل من 0.01 يكون النموذج جيد . بين 2 و 5 يكون النموذج مع مستوي معنوية أقل من 0.01 يكون النموذج مقبول . أكبر من 5 يكون النموذج مرفوض.	مؤشر مربع كاي CMIN/DF
مقبول	0.051	أقل من أو يساوي 0.08	جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي (RMSEA)
مقبول	0.906	من 0.9 إلي 1	مؤشر جودة التوفيق (GFI)
	0.901		مؤشر جودة التوفيق المعدل (AGFI)
	0.908		مؤشر جودة التوفيق المعياري (NFI)
	0.911		مؤشر جودة التوفيق المقارن (CFI)
	0.907		مؤشر تاكر لوييس (TLI)

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات التحليل الاحصائي

الجدول (7) يعرض اختبارات جودة التوفيق للنموذج بغرض الحصول على أكبر درجة من الثبات لاستخدام نمذجة المعادلات البنائية. وبعد استخدام اختبار AMOS 22 توصلنا إلى أن النموذج مقبول لجميع مؤشرات جودة التوفيق، مما يدعم صحة نموذج الدراسة المقترح.

ويبين الشكل (2) نتائج النموذج البنائي لمتغيرات الدراسة



جدول (8) المسارات بين المتغيرات و مدى معنويتها

المسار	المعامل	المعنوية	القرار
X ----> y	1.19	0.000***	المسار معنوي
X ----> m1	0.84	0.000***	المسار معنوي
X ----> m2	0.87	0.000***	المسار معنوي
m1 ----> y	0.71	0.000***	المسار معنوي
m2 ----> y	1.84	0.000***	المسار معنوي

من الجدول (8) نلاحظ أن هناك علاقة انحدارية معنوية بين المتغير المستقل وهو مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 و المتغير الوسيط الاول وهو الجهد المهني المبذول حيث تبين ان معامل الانحدار البسيط في العلاقة بينهما (0.84) معنوي عند مستوي معنوية أقل من 1% .

هناك علاقة انحدارية معنوية بين المتغير المستقل وهو مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم 47 و المتغير الوسيط الثاني وهو الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي حيث تبين ان معامل الانحدار البسيط في العلاقة بينهما (0.87) معنوي عند مستوي معنوية أقل من 1% .

في علاقة الانحدار المتعدد بين كل من المتغير المستقل و المتغيران الوسيطان واثرتهم علي المتغير التابع وهو أتعاب المراجع الخارجي تبين أن جميع معاملات

علاقة الانحدار المتعدد (1.19, 0.71, 1.84) معنوية عند مستوى معنوية أقل من 1% .

ويمكن استخدام الجدول التالي لبيان التأثير المباشر وغير المباشر وما إذا كانت الوساطة (جزئية أم كاملة).

العلاقة	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر	نوع الوساطة
X ----> m1,m2 --- -> y	1.188	2.188	جزئية

نلاحظ ان جميع المعاملات علي المخطط بين المتغيرات معنوية عالية فأن هناك اثر مباشر بين المتغير المستقل و المتغير التابع و هناك أيضاً اثر غير مباشر بين المتغير المستقل و التابع من خلال المتغيرات الوسيطة و عالية فأن الوساطة تكون وساطة جزئية .

كما يوضح الجدول (9) مدى مساهمة أبعاد المتغيرات في تقدير كل متغير كمتغير كامن

جدول رقم (9) معاملات ابعاد كل متغير و مدى معنويتها

القرار	المعنوية	المعامل	المسار
-	-	1	X ----> x1
مقبول	0.000***	0.878	X ----> x2
مقبول	0.000***	0.977	X ----> x3
مقبول	0.000***	0.756	X ----> x4
مقبول	0.000***	0.807	X ----> x5
مقبول	0.000***	1	m1----> m11
مقبول	0.000***	0.958	m1 ----> m12
مقبول	0.000***	0.828	m1 ---->

			m13
مقبول	0.000***	0.946	m1 ---- >m14
مقبول	0.000***	0.992	m1 ---- >m15
مقبول	0.000***	1	m2 ----> m21
مقبول	0.000***	1.163	m2 ----> m22
مقبول	0.000***	0.726	m2 ----> m23
مقبول	0.000***	1.085	m2 ----> m24
مقبول	0.000***	1.026	m2 ----> m25
مقبول	0.000***	1	y ----> y1
مقبول	0.000***	0.79	y ----> y2
مقبول	0.000***	1.049	y ----> y3
مقبول	0.000***	0.965	y ----> y3
مقبول	0.000***	0.917	y ----> y5

من الجدول (9) تبين أن ابعاد كل متغيرات من المتغيرات معنوية أي ان كل بعد من الابعاد يؤثر في تكوين المتغير سواء كان متغير مستقل او متغير وسيط او متغير تابع

مناقشة النتائج :

اتبع الباحث خطوات متتابعة لإثبات صحة أبعاد الدراسة حيث قام من خلال الإحصاء الوصفي و حساب المتوسطات لكل بعد بتوضيح أن آراء المبحوثين تميل ناحية الموافقة وبشدة علي فقرات كل بعد من ابعاد الدراسة و كان التشتت بين تلك الآراء منخفض وهذا ما بينته قيم معامل الاختلاف لكل بعد .

قام الباحث في مرحلة تالية في دراسات العلاقات بين المتغيرات الاربعة (مستقل ، وسيط وتابع) عن طريق نمذجة المعادلات البنائية (SEM) ، حيث تم اقتراح مخطط مبني علي الدراسات السابقة، حيث اعتمد الباحث علي ان جميع المتغيرات كامنة (غير مقاس) وبالتالي تم التعبير عن كل متغير مجموعة من الفقرات (أبعاد) وتم إدخال تلك الابعاد في النموذج وذلك لقياس العلاقات بين المتغيرات فظهر لكل متغير مجموعة من الاسهم الخارجة لابعاده حيث تم رسم المخطط والمسارات باستخدام AMOS فبينت مخرجاته كما يلي :-

• تبين في مرحلة التشخيص أن النموذج المقترح له جودة توفيق جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي 1.67 تقع بين 1 و 2 مما يعني أن النموذج كما قيمة جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي (RMSEA) كانت أقل من 0.08 وباقي مؤشرات جودة التوفيق محصورة بين 0.9 و 1 كل ذلك يؤكد ان النموذج المقترح له جودة توفيق جيدة.

• اتضح ان المسار بين المتغير التابع وهو تحديد أتعاب المراجع الخارجى و المتغير الوسيط الاول وهو الجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجى معنوي وعلية نقبل صحة الفرض الفرعي الاول القائل بأن " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجى وتحديد أتعاب المراجع الخارجى "

• اتضح ان المسار بين المتغير التابع وهو تحديد أتعاب المراجع الخارجى و المتغير الوسيط الثاني وهو الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجى معنوي وعلية

نقبل صحة الفرض الفرعي الثاني القائل بأن " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي وتحديد أتعاب المراجع الخارجي "

• أيضاً جميع المسارات بين المتغيرات الكامنة معنوية و هذا ما اعطي دلالة ان المتغيرات الوسيطة لها اثر مباشر و غير مباشر معنويان و بذلك تكون تلك الوساطة وساطة جزئية .

• ظهر ان جميع المسارات بين كل متغير كامن و ابعادها هي مسارات معنوية ، وهذا يؤكد ان الابعاد تؤثر في متغيرها الكامن مما يدل علي معنوية اثر ابعاد المتغير المستقل علي كلاً من المتغيرات الوسيطة و المتغير التابع، ومعنوية اثر ابعاد المتغيرات الوسيطة علي المتغير التابع وبالتالي قبول جميع الفروض الفرعية.

• تبين مما سبق أن كلاً من الجهد المهني المبذول و الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي تتوسطان العلاقة بين كلاً من مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وأتعاب المراجع الخارجي وهذا يعني قبول الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأن " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وتحديد أتعاب المراجع الخارجي " .

أيضاً تضمنت الدراسة تحليل وصفي لاغلب اسئلة البحث من حيث عشوائية الاجابة ، كما أوضحت أيضا الدراسة مدى ثبات وصدق الاجابات على استمارات الاستقصاء .

نتائج البحث :

1 - إن تطبيق معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) يحتاج إلى معلومات دقيقة وموثوقة، كما يحتاج إلى جانب المعلومات التاريخية معلومات عن الأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية في ضوء مراعاة القيمة الزمنية ؛ الأمر الذي يستلزم تعزيز التنسيق بين عدد من الإدارات المختلفة.

2 - يعتبر التبني الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ميزة تنافسية للمراجع الخارجي وذلك لاملاكهم الخبرة المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للتعامل مع زيادة تعقيد تلك المعايير.

3 - تعتبر أتعاب المراجع الخارجي محط اهتمام معظم الشركات واهتمت العديد من الأبحاث في دراسة مجال المراجعة ومدى استقلالية المراجعين الخارجيين ومستوى عملية المراجعة ، وكذلك الاهتمام بما يتعلق بأتعاب المراجع الخارجي بإعتبارها عامل مهم ومؤثر على مستوى المراجع الخارجي واستقلاليتيه.

4 - يوجد علاقة طردية بين تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وتحديد أتعاب المراجع الخارجي حيث تتمثل هذه العلاقة في سرعة الأداء والدقة في البيانات والمعلومات والوقت والجهد المبذول.

5 - تبين من العلاقات بين المتغيرات الأربعة (مستقل ، وسيط ، تابع) عن طريق نمذجة المعادلات البنائية (SEM) ، وقد تم رسم المخطط والمسارات باستخدام AMOS فيبينت مخرجاته كما يلي :-

• تبين في مرحلة التشخيص أن النموذج المقترح له جودة توفيق جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي 1.67 تقع بين 1 و 2 مما يعني أن النموذج كما قيمة جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي (RMSEA) كانت أقل من 0.08 وباقي مؤشرات جودة التوفيق محصورة بين 0.9 و 1 كل ذلك يؤكد ان النموذج المقترح له جودة توفيق جيدة.

• اتضح ان المسار بين المتغير التابع وهو تحديد أتعاب المراجع الخارجي و المتغير الوسيط الاول وهو الجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجي معنوي وعلية نقبل صحة الفرض الفرعي الاول القائل بأن " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجهد المهني المبذول من قبل المراجع الخارجي وتحديد أتعاب المراجع الخارجي "

- اتضح ان المسار بين المتغير التابع وهو تحديد أتعاب المراجع الخارجي و المتغير الوسيط الثاني وهو الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي معنوي وعلية نقبل صحة الفرض الفرعي الثاني القائل بأن " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي وتحديد أتعاب المراجع الخارجي "
- أيضاً جميع المسارات بين المتغيرات الكامنة معنوية و هذا ما اعطي دلالة ان المتغيرات الوسيطة لها اثر مباشر و غير مباشر معنويان و بذلك تكون تلك الوساطة وساطة جزئية .
- ظهر ان جميع المسارات بين كل متغير كامن و ابعادة هي مسارات معنوية ، وهذا يؤكد ان الابعاد تؤثر في متغيرها الكامن مما يدل علي معنوية اثر ابعاد المتغير المستقل علي كلاً من المتغيرات الوسيطة و المتغير التابع، ومعنوية اثر ابعاد المتغيرات الوسيطة علي المتغير التابع وبالتالي قبول جميع الفروض الفرعية.
- تبين مما سبق أن كلاً من الجهد المهني المبذول و الوقت المستغرق من قبل المراجع الخارجي تتوسطان العلاقة بين كلاً من مدى تطبيق تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وأتعاب المراجع الخارجي وهذا يعني قبول الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأن " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) وتحديد أتعاب المراجع الخارجي " .

توصيات البحث :

- 1 - ضرورة اهتمام الشركات والبنوك المقيدة بالبورصة المصرية بالتدريب المستمر للمحاسبين العاملين لديها علي أحدث تعديلات اصدارات معايير التقارير المالية الدولية.
- 2 - ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر بعقد دورات تدريبية للعاملين بها لمتابعة أحدث إصدارات هذه المعايير والتعديلات الخاصة بها

- بالإضافة إلى اكتساب الخبرة اللازمة في مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لهذه المعايير .
- 3 - ضرورة وضع قواعد لتحديد أتعاب المراجع الخارجى تتناسب مع الوقت المستغرق والمجهود المبذول من قبل المراجع الخارجى .
- 4 - إعداد دورات تدريبية معتمدة للمراجعين الخارجيين عن أحدث أساليب تكنولوجيا المعلومات .

المراجع

المراجع باللغة العربية :

(1) الكتب :

- د/ابراهيم حسن ، " الاحصاء التطبيقي " ، الناشر (بدون) ، القاهرة ، 2016.

(2) الدوريات العلمية :

- 1 - د/ راشد محمد ابراهيم محمد ، " أثر تطبيق مستحدثات المعايير المحاسبية على العلاقة بين طول فترة ارتباط مراقب الحسابات ومكتبه بعميله، وتأخير تقرير المراجعة دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ، 2023 .
- 2 - د/ سعاد موسى طنطاوى ، " دراسة مدى تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على أتعاب وتأخر تقرير المراجع الخارجى : دراسة تطبيقية" ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثانى ، 2021 .
- 3 - د/ عصام حمدي مصطفى أمين ، " أثر جودة المراجعة المدركة علي العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وتكلفة رأس المال - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2020 .

4 - د/ على أحمد زين ، " دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في تحديد الأتعاب لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، السنة الخامسة ، 1992.

5 - د/ ناصر فراج مصطفى ، " دراسة تحليلية لمشاكل وتحديات الإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47 الأدوات المالية- دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية" ، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، ، العدد الأول ، 2021.

6 - د/ نورهان على محمد ، " دراسة اختبارية لقياس تأثير التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS علي مستوى جهد مراقب الحسابات في البيئة المصرية " ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، ، المجلد 4 ، العدد الرابع ، 2022 .

7 - د/ هدي محمد محمد ، " نور المعايير المحاسبية المرتبطة في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها علي الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة" ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد رقم 1، العدد الأول ، 2019 .

8 - د/ ياسر السيد كساب ، " محددات تأخير تقرير المراجع الخارجي قبل وبعد التحول للمعايير الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية " ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 4، العدد الثالث، 2020 .
المراجع باللغة الأجنبية :-

1 - Baron, R. M. and Kenny, D. A., " **The Moderator-Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic, and Statistical Considerations**" , Journal of Personality and Social Psychology, Vol(6),1986.

2 - Beck, M., J., Glendening, M., & Hogan, C. E." **Financial Statement disaggregation and auditor effort**", Auditing: A Journal of Practice & Theory ,41 (2),2022.

- 3 – Deloitte, “ **After the first year of IFRS 9, Analysis of the initial impact on the large UK banks**”, July 2019.
- 4 – El Guindy, M. N., & Trabelsi, N. S. ,” **IFRS adoption / reporting and auditor fees: the conditional effect of audit firm size and tenure**. International Journal of Accounting & Management, 2020.
- 5 – Khlif, H., & Achek, I.” **IFRS adoption and auditing**”, areview.Asian Review of Accounting, 2016 .
- 6 – Khoramabad, R. R., & Shakib, S. E. H , “ **How Different Types of Audit Fees Affect Financial Restatements?**”, Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance, 4(3), 2020.
- 7 – Maja Zaman Groff & Barbara Mörec, “ **IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia**” , Economic Research–Ekonomiska Istraživanja, 2020.
- 8 – Miah, M. S., Jiang, H., Rahman, A., & Stent, W. ,“ **Audit effort, materiality and audit fees: evidence from the adoption of IFRS in Australia**”, Accounting Research Journal ,2020.
- 9 – Mali, D., & Lim, H. J. “ **Do relatively more efficient firms demand additional audit effort (hours)?**”. Australian Accounting Review, 31(2),2021.
- 10 – Nam, H. J.” **The impact of mandatory IFRS transition on audit effort and audit fees: evidence from Korea**” ,Australian Accounting Review, 28 (4), 2018.
- 11 – Santhosh, N, & Ganesh, R S , “ **Determinants of Audit Fees: Evidence From Companies Listed in The Industrial Sector of Muscat Securities Market**”, Journal of Critical Reviews,(3) ,2020.
- 12 – Sobel, M. E. “ **Asymptotic intervals for indirect effects in structural equations models**“. In S. Leinhardt (Ed.) , Sociological methodology, (pp.290–312). San Francisco: Jossey–Bass, 1982.

أثر تفعيل تعديلات معيار المحاسبة المصري الخاص بالأدوات المالية رقم (47) على أتعاب المراجع
الخارجي - دراسة ميدانية

13 – Tran, M., Pham, T., Phan, T., Hoang, T. De, D., & Dinh, T. ,”
**Factors influencing independent audit fees: Multi-group analysis
PLS-SEM and moderate model** ”, Management Science Letters, (10)
,2019.